الأمم المتحدة

A/C.3/73/SR.43

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
29 November 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد صيقل ..... (أفغانستان)
فيما بعد: السيدة شيكونغو (نائبة الرئيس) ..... (ناميبيا)
فيما بعد: السيد صيقل ..... (أفغانستان)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-18451 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/73/53 و A/73/53/Add.1)

١ - **السيد شوتس** (سلوفينيا)، رئيس مجلس حقوق الإنسان، قال، في معرض تقديم تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/73/53 و A/73/53/Add.1): إن تعزيز التعاون بين المجلس واللجنة الثالثة كان من ضمن أولويات ولايته. فبالإضافة إلى الإحاطات المنتظمة المقدمة إلى اللجنة، شارك رئيس اللجنة في مناقشات غير رسمية مع المجلس تناولت التعاون بين الهيئتين بشأن ركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

٢ - وأضاف قائلاً إن القرارات التي اتخذها المجلس، وكانت غالبيتها دون تصويت، هي قرارات تتضمن مبادرات عبر إقليمية تتعلق بمسائل خاصة بكل بلد، وتؤكد قدرته على التغلب على الخلافات السياسية والعمل على الشواغل الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، اتخذ المجلس، في ضوء الاستنتاجات التي خلصت إليها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، قرارا بشأن حقوق الإنسان لمسلمي الروهنجيا والأقليات الأخرى. واتخذ كذلك أربعة قرارات بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية، ومدد ولايات كل من لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية ولجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان ولجنة التحقيق المعنية ببوروندي لمدة عام آخر.

٣ - واستطرد قائلاً إن المجلس نظر في تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي أشار إلى أن السلطات المحلية رغم ما قطعته على نفسها من التزامات متكررة بتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات شفافة، فإن وتيرة القيود المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية استمرت في التصاعد. ونظر المجلس أيضا في التقرير (A/HRC/39/43) الذي يتضمن النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن ومفادها أن أفراداً في حكومة اليمن وأعضاءً في التحالف وسلطات الأمر الواقع قد ارتكبوا أعمالاً بلغت حد الجرائم الدولية. وبناءً على ذلك، قرر تمديد ولاية الفريق عاماً آخر.

٤ - واستأنف قائلاً إن المجلس قرر، في دورة استثنائية عقدها في أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إيفاد لجنة تحقيق تتولى التحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات المدنية الواسعة النطاق التي تحدث هناك. وقدمت اللجنة إفادة شفوية بالمستجدات إلى المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٥ - وأردف قائلاً إن المجلس مدد الولايات الحالية للمكلفين في إطار الإجراءات الخاصة ببلدان معينة هي إريتريا، وبيلاروس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والسودان، والصومال، ومالي، وميانمار. وقرر المجلس، فيما يتعلق بالسودان، أن يجدد الولاية عاماً واحداً أو أن يمددها حتى تعلن كل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وحكومة السودان عن بدء عمل المكتب القطري لمفوضية حقوق الإنسان.

٦ - وتابع قائلاً، في إطار تعزيز الصلة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، إن المجلس قد أكد من جديد الدور المحوري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وقرر دعوة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تقديم إحاطة سنوية عن عمل المنتدى. وطلب المجلس أيضاً من المفوضة السامية أن تنظم اجتماعين في فترة ما بين الدورتين لإجراء الحوار وللتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بغرض تعزيز حقوق الإنسان والأهداف من خلال خدمة عامة تتسم بالشفافية والكفاءة.

٧ - وقال لقد اتُّخِذت أيضا قرارات بشأن تحسين التدابير لمنع وقوع انتهاكات حقوق الإنسان ومكافحة مشكلة المخدرات العالمية لما لها من صلة بحقوق الإنسان وتعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد المجلس نص إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية بعد مفاوضات مستفيضة أجريت في فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية.

٨ - وأضاف قائلاً إن المجلس عقد ١٣ حلقة نقاش بشأن قضايا حقوق الإنسان المواضيعية واحتفل بكل من الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا والذكرى السنوية السبعين لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، بالإضافة إلى الذكرى المئوية لميلاد نيلسون مانديلا.

٩ - واستطرد قائلاً إن حلقة النقاش الرفيعة المستوى لعام ٢٠١٨ التي عُقدت بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان ركزت على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ضوء الاستعراض الدوري الشامل، وأشار إلى أن الموضوع في عام ٢٠١٩ سيكون حقوق الإنسان في سياق تعددية الأطراف.

١٠ - واستأنف قائلاً إن عمل المجلس بات أكثر فأكثر في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك عبر سبل منها زيادة توفير خدمات الترجمة الشفوية بلغة الإشارة، والعرض المكتوب الآني لنص الحوار، والبث الشبكي. وأشار إلى أن موقعاً شبكياً جديداً وسهل الاستخدام قد أطلق أيضاً.

١١ - وأردف قائلاً إن الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان تنطوي على إمكانات كبيرة للإسهام في جهود الإنذار المبكر والوقاية. ويجب أن يحظى المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بالاحترام وأن توفر لهم الحماية من الهجمات أو التهديدات الشخصية أياً كانت الخلافات المحتملة على النتائج التي توصلوا إليها. وأوضح أن ١١٨ من الدول الأعضاء ودولة واحدة مشاركة بصفة مراقب قد وجهت دعوة دائمة إلى إجراءات خاصة مواضيعية. وينبغي للدول التي لم تفعل ذلك بعد أن توجه دعوات دائمة وأن تتعاون على أتم وجه مع الإجراءات الخاصة.

١٢ - وتابع قائلاً إن الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل تركز على تنفيذ ومتابعة التوصيات الصادرة عن دورات سابقة وإن عامها الأول قد شهد ارتفاع مستوى تمثيل الدول موضوع الاستعراض.

١٣ - واستطرد قائلاً إن صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان أتاح المجال لمشاركة ٢٥ مندوباً من أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ، وكان أكثر من نصفهم نساءً. وأوضح أن عمل المجلس يعتمد حصراً على المشاركة الفعالة للمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي تضطلع بدور أساسي في جهود المتابعة وبناء القدرات. ومن المؤسف أن يتواصل تردد ادعاءات بوقوع حالات تنطوي على تعرض الأفراد الذين يتعاونون مع المجلس وآلياته للترهيب والتهديد والانتقام. ومن الضروري الحفاظ على بيئة آمنة وشاملة للجميع يستطيع فيها ممثلو المجتمع المدني التعبير عن آرائهم بحرية بشأن حالات حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم.

١٤ - واختتم قائلاً إن المجلس قد أثبت أنه الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولكنه يحتاج إلى تحسين كفاءته وفعاليته. وأوضح أنه تحقيقا لهذه الغاية، تم البدء في تنفيذ عملية بالتعاون مع مكتب مجلس حقوق الإنسان من أجل تحديد تدابير طويلة الأجل تركز على ثلاثة جوانب هي: تخفيف عبء العمل وتخفيض ساعات اجتماع المجلس خلال دوراته العادية، وترشيد القرارات والمبادرات، واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

١٥ - **السيد بالعبيد** (اليمن): قال إن من المؤسف أن يصدر فريق الخبراء البارزين المعني باليمن تقريراً متحيزا وغير منصف. فهذا التقرير يعفي جماعات الحوثيين من مسؤولية الإطاحة بالحكومة، مع الإشارة إليها بأنها ''سلطات الأمر الواقع'' ويدعو قائدها بـ ''قائد الثورة''. وأشار إلى أن ذلك يتعارض مع الممارسة المتبعة في تقارير مفوضية حقوق الإنسان، التي أشارت إلى جماعات الحوثيين بالمتمردين. ومن المؤسف أن تنتهك الاستنتاجات التي خلص إليها الفريق معايير الكفاءة المهنية والنزاهة والموضوعية.

١٦ - وأضاف قائلاً إن التقرير، علاوة على ذلك، يتجاهل الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها ميليشيات الحوثيين منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ولم تذكر النتائج أيضا الجرائم والانتهاكات الواردة في تقارير كل من مفوضية حقوق الإنسان وفريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٤٠ (٢٠١٤)، أو حتى تلك المشار إليها في التقارير المقدمة من منظمات غير حكومية وطنية ودولية ومن ناشطين محليين. واختتم قائلاً إن فريق الخبراء البارزين قد تجاهل عمداً التقرير الذي تلقاه من وزارة حقوق الإنسان اليمنية أثناء زيارة الفريق إلى عدن، وعلاوةً على ذلك، لم يتعاون مع اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

١٧ - **السيد دي سوزا مونتيرو** (البرازيل): قال إن بلده، بوصفه عضوا حاليا في مجلس حقوق الإنسان ومرشحاً لإعادة الانتخاب في عام ٢٠١٩، لا يزال عند التزامه بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. ويرى مع ذلك أن إصلاح المجلس يمكن أن يحدث في إطار مجموعة إجراءات لبناء المؤسسات تتخذ بغرض زيادة فعالية تنفيذ ولايته ومنع انتهاكات حقوق الإنسان قبل وقوعها. وأوضح أن إجراء إصلاحات ترمي إلى الحد من الاستقطاب وتعزيز الثقة من جانب الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة ستلقى الترحيب أيضا. وينبغي أن يكون المجلس قادرا على مساعدة البلدان في معالجة

الأسباب الهيكلية لانتهاكات حقوق الإنسان عبر تعزيز فعالية المساعدة التقنية وبناء القدرات.

١٨ - واختتم قائلاً إن الزيارة التي يقوم بها رئيس المجلس هي آلية هامة لتعزيز التعاون بين نيويورك وجنيف، الذي يعد بالغ الأهمية لحماية حقوق الإنسان ويعود بالفائدة على المجلس نفسه. ومن المستحسن القيام، في هذا الصدد، بتوثيق التعاون بين رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس.

١٩ - **السيدة كروز يابار** (إسبانيا): قالت إن عملية تبادل المعلومات والآراء بين نيويورك وجنيف مفيدة وضرورية للغاية. والهوة بين جنيف ونيويورك هي موضوع متكرر في المناقشات بشأن كفاءة وفعالية نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وعمليات التبادل الدورية التي تتخذ شكل تقارير وعروض هي عمليات تساعد في إطلاع اللجنة على آخر المستجدات بشأن التطورات في عمل المجلس، وهي خطوة أولى جيدة صوب تحسين التعاون. ومع ذلك، يمكن تحسين هذا النظام عبر زيادة تواتر التفاعل واستدامته، بما في ذلك فيما يتعلق ببرامج العمل ومشاريع القرارات.

٢٠ - واختتمت قائلة إن الجهود المبذولة لترشيد عمل المجلس كانت شفافة وشاملة وكان الغرض منها بناء توافق في الآراء. وفي الواقع، فإن تعددية الأطراف تتطلب حلول وسط لتحقيق الصالح العام، وبالنظر إلى جو الكآبة الحالي الذي يخيم على الشؤون الدولية، ينبغي للوفود أن تسعى للتأكد من أن هذه الجهود تؤتي ثمارها.

٢١ - **السيد ليشارتس** (ألمانيا): قال إن كل الركائز الثلاث المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة تكتسي الأهمية ذاتها. وأشار إلى أن الهيكل ينهار بأكمله عندما تكون ركيزة حقوق الإنسان ضعيفة. إذ إن حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة والسلام والأمن هي كلها مترابطة. والعديد من النزاعات التي تناولها مجلس الأمن في السنوات الأخيرة قد بدأت بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولذلك، من المهم أن يستفاد من المعلومات المتاحة بشكل أفضل من أجل المساعدة في وضع حد للانتهاكات، ومن ثم الحفاظ على الاستقرار السياسي والسلام والأمن. وأوضح أن ألمانيا تسعى جاهدة لتحقيق هذا الهدف باعتبارها عضوا في مجلس الأمن في عام ٢٠١٩.

٢٢ - واختتم قائلاً إنه يتساءل عن الطريقة التي يستطيع بها كل من المجلس والإجراءات الخاصة إبقاء هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، على اطلاع دائم من أجل التوعية بالانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان باعتبارها علامات إنذار مبكر هامة.

٢٣ - **السيد غوزمان مونيوز** (شيلي): قال إنه يتعين على الدول الأعضاء أن تحترم قرارات المجلس وإجراءاته وآلياته. وفي هذا الصدد، تتفق شيلي مع رؤية مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتعيد تأكيد التزامها الراسخ بالمجلس كمؤسسة ودعمها له.

٢٤ - **السيدة كاساش** (هنغاريا): قالت إن بلدها يقدم فعلاً الدعم للمجلس منذ إنشائه. غير أن المجلس بات يوما بعد يوم أقل قدرة على الاضطلاع بولايته بالنظر إلى الإفراط في تسييسه وانتقائيته واستقطابه وعبء عمله الذي يصعب التحكم فيه.

٢٥ - وأضافت قائلة إن هنغاريا، باعتبارها عضواً في المجلس للمرة الثانية، تولي الأولوية للاختتام الناجح للعملية من أجل زيادة كفاءة المجلس وفعاليته. ويمكن للمجلس أن يصبح منصة حقيقية للحوار الدولي البناء والتعاون من خلال تجنبه لممارسات الإشهار والفضح.

٢٦ - واختتمت قائلة مع أنه ينبغي أن تكون الوظيفة الوقائية للمجلس واحدة من أهم أنشطته، فإن قدرته على أداء هذه المهمة آخذة في التناقص. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ التدابير التصحيحية اللازمة لمعالجة هذه الحالة. وأشارت إلى أن هنغاريا تحث الدول الأعضاء على دعم ترشيد عمل المجلس وعدم تسييسه بحيث يُنظر إليه كمؤسسة موضوعية وكفؤة وبناءة، وليست عدواً.

٢٧ - **السيد مياكاوا** (اليابان): قال إنه يتعين على المجلس أن يوضح محور تركيزه وأن ينظر في مجالات التداخل المحتملة بين أنشطته وولايته وتلك الخاصة بآليات حقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.

٢٨ - وأشار إلى أنه ينبغي للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة تجنب أية ازدواجية في المهام والتقيد بمدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان كي يحققوا الآمال الكبيرة للمجتمع الدولي ويحافظوا على مهنيتهم الحالية وجودة عملهم ومصداقيتهم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لهم اتخاذ تدابير ملموسة ترمي إلى إجراء تحسينات مستمرة، مثل الدخول في حوار بناء مع دول أعضاء وكيانات أخرى ذات صلة واتباع عملية تقييم من طرف ثالث.

٢٩ - **السيد ماك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بلده يقر خطوة المجلس الإيجابية الأخيرة بتقديم قرار لمواجهة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في فنزويلا، الذي كانت الولايات المتحدة

أول من دعت إلى تقديمه في عام ٢٠١٧. فقد أدى تدهور الوضع في فنزويلا إلى حدوث أزمة لاجئين إقليمية، وما زالت انتهاكات حقوق الإنسان تلحق الضرر بمواطنيها. وهذا التقدم المحدود إنما الواعد يعزز استعداد الولايات المتحدة للمشاركة من جديد في مرحلة ما في عمل مجلس حقوق الإنسان بعد إجراء إصلاح له يجعله يستحق الاسم، ويعكس تماماً كل من أعضائه وجدول أعماله وعمله الكرامة الأصيلة لجميع الأشخاص وحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف.

٣٠ - وأضاف قائلا، مع ذلك، ظلت مصداقية المجلس عموماً ملطخة إلى حد بعيد. فالعديد من البلدان التي لديها بعض أسوأ سجلات حقوق الإنسان قد انتُخبت مرة أخرى إلى المجلس. ولم يتناول المجلس الانتهاكات التي ترتكبها الصين ضد المسلمين وغيرهم من الأقليات الدينية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين، وأظهرت إجراءاتها المؤسسية تحيزاً مؤسسياً متواصلاً ضد إسرائيل الذي من شأنه أن يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم في المنطقة.

٣١ - وتساءل في الختام عما إذا كان رئيس المجلس سيدعم الجهود المبذولة لبدء مناقشات في الجمعية العامة في عام ٢٠١٩ قبل عملية الاستعراض الذي ستجري في عام ٢٠٢١.

٣٢ - **السيد وايتلي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن انتهاكات حقوق الإنسان والهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان أخذت تزداد حدةً. وأشار إلى أن المجلس يؤدي دوراً محورياً في إجراء الاستعراض الدوري الشامل وفي إنشاء ولايات وآليات تشكل عنصرا أساسيا من عناصر الاستجابة الدولية للتحديات الراهنة التي تواجه حقوق الإنسان.

٣٣ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول إلى التعاون على أتم وجه مع المكلفين بإجراءات خاصة ويرحب بالتحديثات المنتظمة المقدمة من رئيس المجلس بشأن الادعاءات بالتخويف والأعمال الانتقامية ضد أولئك الساعين إلى التعاون أو الذين يتعاونون أو تعاونوا مع الأمم المتحدة.

٣٤ - وتساءل في الختام عن الطريقة التي يمكن بها منع الأعمال الانتقامية والتصدي لها وعن الطريقة التي يمكن بها تعزيز دور المجتمع المدني في ما يتصل بعمل المجلس، وما هي الخطوات التي يمكن أن يتخذها المجلس لتحقيق المزيد من النتائج الملموسة على الصعيد القطري.

٣٥ - **السيد سيبيرو أغيلار** (كوبا): قال إنه يتعين على المجلس أن يتفادى التورط في التلاعب السياسي والمواجهة السياسية اللذين قوضا مصداقية لجنة حقوق الإنسان السابقة. والاستعراض الدوري الشامل هو العنصر الرئيسي التي يميز المجلس عن اللجنة.

٣٦ - وأضاف قائلاً إنه يتعين على الدول الأعضاء أن تحشد الإرادة السياسية اللازمة لتحسين كفاءة عمل المجلس وفعاليته. والزيادة في عدد الجلسات المكرسة لقرارات خاصة ببلدان محددة تبين أن الأثر المنشود من التدابير التي اتخذت في عام ٢٠١٨ قد قُوض بفعل ازدياد التسييس.

٣٧ - واختتم قائلاً إن المجلس هو بمثابة هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، ولهذا ينبغي أن يحسن عملية التنسيق مع اللجنة الثالثة. ولكن هذا الأمر لا يستتبع بالضرورة الحد من عدد المبادرات المقدمة في أي من المنتديين، وعرض هذه المبادرات لا يشكل بالضرورة ازدواجية في الجهود. وعلاوة على ذلك، تعارض كوبا الجهود المبذولة لإحكام قبضة مجلس الأمن على مجلس حقوق الإنسان تحت ذريعة اضطلاع الأخير بوظيفته الوقائية.

٣٨ - **السيد سوتش** (سلوفينيا)، رئيس مجلس حقوق الإنسان، قال إن العديد من الوفود سألت عن التدابير التي ترمي إلى تحسين كفاءة عمل المجلس. إذ يمكن دائما تحسين المجلس ولكنه لا يحتاج إلى إصلاح كامل لأنه سبق وأن اعتبر آلية فعالة حققت نتائج جيدة. وتركز بعض الاقتراحات المتعلقة بإدخال التحسينات على الحاجة إلى ضمان أن تكون الوفود، ولا سيما الصغيرة منها، على استعداد جيد لإجراء المناقشات وأن يكون لدى المجلس المزيد من الوقت للتركيز على أهم قضايا حقوق الإنسان. وأشار إلى أنه من الضروري أن يصبح برنامج العمل أبسط وأسهل في الاستعمال لأن عدد المبادرات والقرارات يتزايد كل عام. وسبق للمجلس أن نظر في القرارات التي قد يكون من الملائم النظر فيها كل سنتين أو ثلاث سنوات. وثمة مبادرة أخرى تتعلق بتوزيع النظر في بعض القضايا بالتناوب بين اللجنة الثالثة والمجلس. ومع أن بعض المسائل تعد هامة للغاية بحيث ينبغي إرسال رسالة قوية من كل من جنيف ونيويورك، فإن لقرارات الهيئتين الوظيفة نفسها بوجه عام؛ ومن غير المعقول أن تعمل الوفود على نفس الموضوع في كلا الموقعين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ستشير الوفود في جنيف إلى ما إذا كانت ترغب في المضي قدما باتخاذ تدابير أخرى لترشيد الأعمال.

٣٩ - وتناول التفاعل بين نيويورك وجنيف، فقال مع أن الوفود في نيويورك تميل إلى التركيز على مسائل التنمية والسلام والأمن وأن تلك الموجودة في جنيف تركز على حقوق الإنسان، فإنه من الضروري

إقامة تآزر بين جميع ركائز الأمم المتحدة الثلاث. وبما أن كل هيئات الأمم المتحدة تعمل نحو بلوغ هدف مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، فإنه ينبغي أن يكون لديها نفس التركيز.

٤٠ - واستطرد قائلاً إن الأمين العام ركز مؤخرا على أهمية خطة الوقاية التي تعد أيضا عنصرا حاسما في عمل المجلس. ويمكن للهيئات التي تناقش مسائل السلام والأمن أو منع نشوب النزاعات في نيويورك أن تتخذ قرارات أكثر استنارة إذا اعتمدت على خبرات المجلس ومعلوماته وتحليلاته، ولا سيما تلك المقدمة من المقررين الخاصين ولجان التحقيق والإجراءات الخاصة. ومن المؤكد أنه يمكن الاستفادة بصورة أفضل من ٥٠ أو نحو ذلك من الإجراءات الخاصة في سياق خطة الوقاية.

٤١ - واستأنف قائلاً مع أن المجلس، شأنه شأن اللجنة الثالثة، هو هيئة سياسية تضم وفودا تعرب عن آراء سياسية بشأن قضايا حقوق الإنسان، فإنه ينبغي تجنب تسييس جدول أعماله بأي ثمن. ومن خلال التقليل إلى أدنى حد من استغلال قضايا حقوق الإنسان لأغراض جغرافية سياسية أو لأغراض أخرى، تستطيع الوفود أن تتأكد من أنها تركز على أكثر مسائل حقوق الإنسان إلحاحاً.

٤٢ - واختتم قائلاً إن مجلس حقوق الإنسان قد سجل أضخم مشاركة للمجتمع المدني في أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة، ودأبت هيئات المجتمع المدني على التفاعل مع الجهتين الأخريين المعنيتين في المجلس، وهما الدول الأعضاء والمراقبة فيه. وأشار إلى أن مشاركة المجتمع المدني تكفل إجراء مناقشات تتسم بالمزيد من الاستنارة والتعقيد. وأوضح أنه، كرئيس لمجلس حقوق الإنسان، يحرص على حماية الحيز المتاح للمجتمع المدني، وعلى الرد فوراً على الادعاءات بتوجيه تهديدات ضد أولئك الراغبين في العمل مع المجلس.

٤٣ - **السيدة عصفور** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن الخضوع للمساءلة أساسي لمنع نشوب النزاع وتحقيق السلام، فضلا عن منع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي. وأشارت إلى أن لجنة التحقيق هي أداة هامة لوضع نهاية للإفلات من العقاب وتوفير سبل الانتصاف لضحايا الانتهاكات والتجاوزات التي يزعم أنها حدثت خلال الاعتداءات العسكرية على الاحتجاجات المدنية السلمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبخاصة في قطاع غزة المحتل.

٤٤ - وأضافت قائلة إنها طلبت معلومات عن آخر التطورات في عمل لجنة التحقيق وعن أفضل السبل لكفالة تنفيذ التوصيات المقدمة من آليات التحقيق.

٤٥ - **السيدة فاغنر** (سويسرا): أشارت إلى الدور الحاسم الذي يؤديه المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان، وتساءلت عما يمكن عمله لتحسين حماية الممثلين من الأعمال الانتقامية والتخويف، ولضمان إخضاع الدول للمساءلة إذا كانت ضالعة في هذه الممارسات. وتساءلت أيضا عن الخطوات التي يمكن أن يتخذها المجلس ليزداد فعالية ويعزز مركزه داخل منظومة الأمم المتحدة، وعن الطريقة التي يمكن بها بناء توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة لدعم هذه التدابير. واختتمت قائلة إنها تود في نهاية المطاف معرفة ما هي أفضل السبل لتعزيز التنسيق والاتساق بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة وبين الهيئات الموجودة في نيويورك وجنيف.

٤٦ - **السيد الخليل** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يدين تسييس آليات حقوق الإنسان والممارسة المتمثلة في استخدام تلك الآليات لخدمة مصالح بعض الدول الأعضاء القوية بينما يجري استهداف دول أخرى. وأعرب عن إدانة الوفد السوري أيضاً للضغط الذي تمارسه تلك الحكومات على مجلس حقوق الإنسان بغرض الخروج بولايته عن مسارها والتغطية على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض العربية المحتلة، لا سيما الجولان السوري المحتل. وترمي تلك الحكومات أيضاً إلى تحويل الانتباه عن انتهاكاتها للقانون الدولي، والتي ترتبت عليها آثار كارثية على التمتع بحقوق الإنسان.

٤٧ - **السيدة براتشينا** (سلوفينيا): قالت إن هناك أولوية لإنشاء نظام قوي وفعال لحقوق الإنسان إذ أن حقوق الإنسان هي حجر الزاوية للأمم المتحدة. وأفادت أن المجلس يظل أداة أساسية في هذا الصدد، حيث أنه يساعد في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وتقوية تعزيز حماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وتسهم منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام المستقلة أيضاً إسهاماً كبيراً في أعمال نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويجب على الدول تمكين تلك المنظمات ووسائط الإعلام لا عرقلتها، وألا تلزم الصمت إزاء الإجراءات التي تقمع المدافعين عن حقوق الإنسان، لا سيما صحفيي التحقيقات المستقلة. وتساءلت عن المسائل التي سيعنى بها مكتب المجلس اللاحق تحضيراً لاستعراض الجمعية العامة للمجلس المنتظر أن يبدأ في عام ٢٠٢١.

٤٨ - **السيد لي جويل** (جمهورية كوريا): قال إن مجلس حقوق الإنسان كان نموذجياً في معالجة حالات حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات على الصعيد العالمي. وأعرب عن تقدير وفد بلده لجميع محاولات المجلس التركيز على العوامل الأساسية الكامنة وراء حماية حقوق الإنسان للجميع من خلال صكوك مثل القرار ٧/٣٩ بشأن الحكم المحلي وحقوق الإنسان، الذي يشدد على دور الحكومات المحلية كعناصر تمكين على مستوى القواعد الشعبية، والقرار ٦/٣٧ بشأن دور الحكم الرشيد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، الذي يقوّي الصلة بين حماية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وأعرب أيضاً عن ترحيب جمهورية كوريا بجهود الرئيس الرامية إلى تسريع وتيرة المناقشات بشأن تحسين كفاءة المجلس، إذ أسفرت تلك الجهود عن العديد من المقترحات البنّاءة. ونوّه كذلك بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المجلس من أجل حماية الأشخاص الذين يتعاونون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من الترويع وأعمال الانتقام واصفاً إياها بالحيوية، إذ أن هؤلاء الأفراد يساهمون في تطوير مجتمعات مزدهرة وديمقراطية وقادرة على الصمود.

٤٩ - **السيد جيراغتي** (أيرلندا): قال إن عام ٢٠١٨ كان عاماً حافلاً بالتحديات على صعيد تعددية الأطراف وحقوق الإنسان وفترة مثقلة بالعمل بالنسبة للمجلس. وأعرب عن ترحيب أيرلندا باتخاذ المجلس للقرار ١٢/٣٨ بشأن الحيز المتاح للمجتمع المدني وعن تطلعها إلى مواصلة العمل مع الشركاء بشأن هذا الموضوع الحاسم الأهمية. وأكد أن أيرلندا لا تزال تؤيد بلا تحفظ جهود الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان والمجلس في وضع نهاية لاستخدام الترويع والأعمال الانتقامية ضد الأفراد الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة بشأن مسائل حقوق الإنسان. ولا يمكن لآليات الأمم المتحدة العمل بشكل صحيح إلا إذا تمتع الناس بحرية التفاعل معها بلا خوف من الترويع أو من الأعمال الانتقامية. غير أنه من المخيب للآمال أن الدول كثيراً ما تمتنع عن التعاون مع ما ينشئه المجلس من آليات ومن يكلفهم بولايات. وأعرب عن رغبته في معرفة ما يعتبره الرئيس مسائل ذات أولوية للمجلس في عام ٢٠١٩.

٥٠ - **السيد مولينا لينارس** (غواتيمالا): قال إن وفد بلده يشعر بالارتياح لأن ولاية المجلس تتيح تعاوناً أفضل بين الهيئات القائمة في جنيف ونيويورك إذ أنه من غير المثمر أن تُعنى تلك الهيئات بجدولي أعمال منفصلين تماماً. ويحيط وفد بلده علماً أيضاً بالاهتمام بتعزيز وتقوية الصلة بين المجلس وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك نظراً لأنه ينبغي لركيزتي التنمية ولحقوق الإنسان أن تسيرا يداً بيد. وذكر أن غواتيمالا تقر عمل المجلس وأهمية تحسين أساليب عمله وتؤيد ذلك، لا سيما في ضوء الحالات العالمية المعقدة التي ظهرت خلال السنة الماضية. وأعرب عن رغبته في الاستماع إلى آراء الرئيس بشأن كيفية تحسين الصلة بين ركيزة حقوق الإنسان وركيزة السلام والأمن.

٥١ - **السيد ري سونغ تشول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن الاستعراض الدوري الشامل هو أكثر المحافل ملاءمةً للنظر في حالات حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على قدم المساواة. وفي العام الماضي، اعتمد المجلس قرارات عديدة متعلقة ببلدان محددة تخدم مصالح حفنة من الدول على حساب مصالح البلدان النامية. وتساءل عن كيفية معالجة التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة التي يكشف عنها المجلس في عمله، لا سيما في اعتماده للقرارات المتعلقة ببلدان محددة.

٥٢ - **السيد تشوك** (سلوفينيا)، رئيس مجلس حقوق الإنسان: قال إن المجلس أنشأ أدوات متنوعة لتحسين كفاءته، لا سيما استجابةً لحالات الطوارئ المتصلة بحقوق الإنسان. وأضاف أن دورات خاصة تُعقد بين الدورات العادية ويمكن الدعوة إلى عقدها بسرعة في غضون ثلاثة إلى أربعة أيام، بينما تؤدي المناقشات العاجلة نفس الوظيفة أثناء دورات المجلس. وأشار أيضاً إلى أهمية آليات رصد التدابير والتوصيات المعتمدة في نيويورك وجنيف. ورأى أن نظام حقوق الإنسان ككل ينبغي أن يكون موجهاً بدرجة أكبر نحو التنفيذ مقارنةً بما هو عليه الحال حالياً، بينما ينبغي للدول إنشاء آليات متابعة ملائمة على أرض الواقع. ولاحظ أن الجانب المتعلق بتنفيذ القرارات المتخذة في اللجنة الثالثة أو غيرها كثيراً جداً ما يجري إهماله.

٥٣ - ومضى يقول إن الاستعراض الدوري الشامل هو أكثر أدوات المجلس فعالية، و يعود ذلك جزئياً إلى كونه يشمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة. ورغم أن المجلس قدَّم توصيات عديدة إلى الدول الأعضاء خلال جولتيه الأوليين، فإنه يولي عناية أكبر في جولته الثالثة الحالية لتنفيذ التوصيات ورصد التقدم المحرز. ويتمتع المجلس أيضاً بميزة القدرة على تحليل أي التوصيات المنبثقة عن الجولتين الأوليين نفذتها الدول بنجاح وأيها عانت الدول في تنفيذها.

٥٤ - وذكر أنه جرى مؤخراً تنظيم معتكف غير رسمي لمناقشة الأعمال التحضيرية لاستعراض الجمعية العامة للمجلس في

عام ٢٠٢١. وقد اتفق المشاركون على ضرورة السعي إلى مواصلة أي تحسينات للمجلس بعد عام ٢٠١٩ بحيث يكون المجلس في أفضل وضع ممكن في وقت الاستعراض.

٥٥ - وأكد أن لخطة عام ٢٠٣٠ أهمية بالغة لمنظومة الأمم المتحدة ككل وأن حقوق الإنسان تُشكِّل جزءاً لا يتجزأ من جميع أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى تنامي الاهتمام بخطة عام ٢٠٣٠ داخل المجلس، على النحو الذي يجسده اعتماد ثلاثة قرارات بشأن الموضوع خلال الاثني عشر شهرا الماضية. وفي عام ٢٠١٩، سينظم المجلس حلقة دراسية مكرسة خصيصاً لخطة عام ٢٠٣٠.

٥٦ - وتابع قائلاً إنه من المجزي ملاحظة مستوى الاهتمام الذي حظيت به في نيويورك التحسينات في عمل المجلس. وتوفر الزيارة التي أجراها مؤخراً رئيس اللجنة الثالثة إلى جنيف مثالاً آخر على التعاون الفعال بين المجلس والجمعية العامة. وأعرب عن أمله في أن يجري اقتراح مبادرات مماثلة خلال العام المقبل. واختتم كلامه مشيراً إلى أن الرئيس المقبل للمجلس سيكون أمامه نفس جدول الأعمال المتمثل في تحسين عمل المجلس، إذ يوجد دوماً مجال للتحسين.

٥٧ - **السيدة ألفيين** (جزر القمر): تكلمت باسم المجموعة الأفريقية، فقالت إن ولاية مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يكون محركها التعاون والحوار الخاليان من التسييس والانتقائية واستخدام معايير مزدوجة. ويُشكِّل الاستعراض الدوري الشامل الآلية الوحيدة التي ينبغي بها للمجلس مساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وتحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. ويجب توفير الموارد على النحو المناسب لصندوق التبرعات الاستئماني للمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، بحيث يتسنى له مساعدة الدول على تنمية قدرتها وخبرتها الوطنية اللازمة من أجل تنفيذ توصيات المجلس. وأضافت أن المجموعة تؤكد من جديد إعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذين يؤكدان الطابع العالمي غير قابل للتجزؤ والمترابط والمتشابك لحقوق الإنسان، والحق في التنمية بوصفه حقاً عالميا غير قابل للتصرف، وجزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية.

٥٨ - وذكَّرت بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ وبقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥، معربةً عن إدانة المجموعة للمحاولات التي تقوم بها دول لفرض قيمها على دول أخرى، في انتهاك للحكم المنصوص عليه في القرار ٢٥١/٦٠ بمراعاة الخصوصيات الإقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية عند تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأعربت عن القلق البالغ أيضاً إزاء الطريقة غير التوافقية بصورة متزايدة التي يتخذ بها مجلس حقوق الإنسان قراراته. فالقرار ١٠/٣٩ بشأن وفيات وأمراض الأمومة التي يمكن الوقاية منها، وحقوق الإنسان في الأوضاع الإنسانية، على سبيل المثال، اتُّخذ رغم عدم التوصل إلى توافق في الآراء بسبب لغته المثيرة للجدل إلى حد كبير. ورأت أن شمال الكرة الأرضية لا يتحلى بروح بنّاءة في المفاوضات الجارية في الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، عملاً بقرار المجلس ٩/٢٦، بشأن وضع صك له صفة الإلزام القانوني دولياً.

٥٩ - وتابعت قائلة إن ولاية المجلس لا يمكن تنفيذها بفعالية إلا إذا استندت إلى مبادئ عدم التسييس واللاانتقائية والموضوعية والعالمية والتعاون الدولي وفي سياق حوار حكومي دولي حقيقي بشأن مسائل حقوق الإنسان. وينبغي للمجلس ألا يستهدف حالات حقوق الإنسان في بلدان بعينها. ويمكن إحراز تقدم في تلك الدول الأعضاء عن طريق بناء المرونة من خلال التعاون التقني والتضامن والاحترام المتبادل، وعن طريق مساعدتها، بناء على طلبها واستناداً إلى احتياجاتها وأولوياتها، على بناء قدرتها على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٦٠ - وأشارت إلى أن أي تحسينات في كفاءة المجلس ينبغي أن تجري على أساس الشفافية وشمول الجميع وعدم التمييز وانسجاماً مع روح ونص قرار المجلس ١/٥. وينبغي اعتماد جميع هذه التدابير عن طريق توافق الآراء كما ينبغي تحديد جدول أعمال المجلس على أساس قائم على المساواة و غير تمييزي.

٦١ - وأردفت قائلة إن المجموعة الأفريقية تتخذ موقفا قائما على المبادئ بشأن إمكانية الاحتكام إلى القضاء في ما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعمالها. وتقر المجموعة بأن الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي يشكلان انتهاكين للكرامة الإنسانية وبأن ثمة حاجة إلى خطوات عاجلة لتحسين فهمهما وإعمال الحق في التنمية. وأضافت أن المجموعة لا تؤمن بالتسلسل الهرمي للحقوق المكرس في إعلان فيينا والذي يقوم عليه، فيما يبدو، النهج القائم على حقوق الإنسان، إذ أنه يقوض بعض الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية. وتعتبر المقترحات الداعية إلى تقديم تقرير مجلس حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة دون إقرار اللجنة الثالثة محاولات لتقويض ولاية تلك اللجنة، مما يرسي سابقة خطيرة. وأكدت أن التغييرات المطلوب إدخالها على الولاية ستستلزم إقرار جميع الأعضاء من خلال عملية حكومية دولية شاملة.

٦٢ - **السيد فينافيزر** (لختنشتاين): تكلم أيضا باسم أستراليا وآيسلندا وكندا والنرويج ونيوزيلندا، فقال إنه من المهم أن تحافظ الدول الأعضاء على سلامة مجلس حقوق الإنسان في ضوء الهجمات الخطيرة على المجلس وعلى النظام الدولي لحقوق الإنسان عموماً. وتابع قائلاً إن المجلس يستحق الثناء على جهوده الهامة لمعالجة حالتي حقوق الإنسان في فنزويلا وميانمار.

٦٣ - وأضاف أنه ينبغي لأعضاء مجلس حقوق الإنسان التحلي بأعلى المعايير المعتمدة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأفاد أن ثمة مجالاً للتحسين في سجلات حقوق الإنسان لجميع الدول، وأن أي تسامح مع الانتهاكات الجسيمة والمنهجية يستحق الشجب. ولا ينبغي أن تُنتخب لعضوية المجلس دولة ترتكب أو تسمح بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، كما ينبغي أن تضع جميع الدول ذلك في الاعتبار عند التصويت على الأعضاء، حتى في الحالات التي تقدِّم فيها مجموعات إقليمية قوائم للانتخابات.

٦٤ - وأفاد أن هذه البلدان يساورها القلق البالغ إزاء العداء المتزايد للمجتمع المدني وللمدافعين عن حقوق الإنسان وأنها تدين الأعمال الانتقامية الموجهة ضدهم بسبب عملهم مع مجلس حقوق الإنسان أو تفاعلهم مع الاستعراض الدوري الشامل أو مع الولايات المسندة إلى المجلس في إطار الإجراءات الخاصة. والمكلفون بولايات خاصة مسؤولون عن تسليط الضوء على التجاوزات والانتهاكات وتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات مع المجتمع العالمي؛ ولذا ينبغي للدول تمكينهم من الوصول، والنظر في توصياتهم بنية صادقة، والتفاعل معهم باحترام.

٦٥ - وأكد وجوب قيام الدول بتعزيز سلامة الصحفيين ومكافحة إفلات المعتدين عليهم من العقاب. وينبغي للتحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين أن تفي بأعلى معايير الشفافية والنزاهة، كما ينبغي للأمم المتحدة التدخُّل حينما لا ترقى التحقيقات إلى تلك المعايير.

٦٦ - **السيدة الشافعي** (المملكة العربية السعودية): قالت إن التزام بلدها بحقوق الإنسان ينبع من أحكام الشريعة الإسلامية. وبذلت الحكومة جهوداً رمت إلى تطوير إطارها المؤسسي والشرعي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، حيث يستمد القضاء سلطته ومبادئه من الشريعة الإسلامية التي تأمر بالعدل. وذكرت أن القضاء مستقل ولا يخضع سوى للشريعة الإسلامية. ويمنح النظام السعودي كل متهم الحق في محاكمة عادلة، إذ أوجبت الشريعة الإسلامية على الحاكم المسلم الحكم بالعدل بين الناس.

٦٧ - وأفادت أن المملكة العربية السعودية سنت قوانين متعلقة بحقوق الإنسان وقامت بتحديث نظامها للعدالة الجنائية. وتابعت قائلة إنها أنشأت الهيئة السعودية للمحامين ومجلس شؤون الأسرة. ويجري حالياً استعراض القانون الجنائي وصياغة قانون جديد لمكافحة إساءة استعمال السلطة. ويُكمل قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية القوانين الأخرى ويكفل التنوع والاستقلال بين منظمات المجتمع المدني. ويمكن لهذه المنظمات التعاون مع الوكالات المعنية لصياغة القوانين واللوائح ومراقبة تنفيذها، والرد على تقارير حقوق الإنسان.

٦٨ - وأكدت أن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها أولوية من أولويات المملكة العربية السعودية. ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا على النحو الذي يسمح به القانون، ولا يجوز المعاقبة على فعل ما إلا بناء على أحكام قانونية موجودة سلفاً. ويتمتع جميع المواطنين والمقيمين في المملكة العربية السعودية بالحقوق والحريات بلا تمييز طبقاً للقانون. ولا تتمتع أي جماعة بامتيازات خاصة، وبإمكان ضحايا انتهاكات الحقوق تقديم شكاوى. وأعربت عن حرص المملكة العربية السعودية على التعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها بما لا يتعارض مع مبادئ الإسلام أو الشريعة. وتدعم المملكة العربية السعودية، بصفتها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، جميع الجهود الساعية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

٦٩ - *تولت رئاسة الجلسة السيدة شيكونغو (ناميبيا)، نائبة الرئيس.*

٧٠ - **السيدة فالي** (كوبا): قالت إن مجلس حقوق الإنسان أنشئ للتصدي لاستخدام المعايير المزدوجة وللصدام والتلاعب السياسيين وهي أمور شوهت سمعة لجنة حقوق الإنسان السابقة. وأكدت ضرورة تجنُّب العودة إلى تلك الممارسات السلبية. والاستعراض الدوري الشامل هو السمة الرئيسية التي يتميز بها المجلس عن تلك اللجنة، وهو آلية حقوق الإنسان العالمية الوحيدة للتحليل الشامل للحالات وللتعاون الدولي من خلال الحوار البنَّاء واحترام مبادئ العالمية، والموضوعية، والحياد، وعدم الانتقائية.

٧١ - وأردفت قائلة إن أي محاولة لتحقيق تحسينات في أساليب عمل المجلس تتطلب إرادة سياسية من جانب الدول الأعضاء ويجب مواءمتها مع العمليات الواردة في مجموعة تدابير بناء مؤسسات المجلس. وقد بيَّن التسييس المتنامي أن التدابير المعتمدة في العام الماضي لم يكن لها الأثر المنشود. وأوضحت أن كفالة التنسيق بين عمل المجلس وعمل الجمعية العامة لا يعني أن يعتبر تقديم مبادرات في كلا الهيئتين بمثابة ازدواجية لا داعي لها في الجهود. وعلاوة على ذلك، وحيث أن مجلس حقوق الإنسان هيئة تابعة للجمعية العامة، فإن وفد بلدها لا يوافق على محاولات ربطه بشكل أوثق بمجلس الأمن بدعوى الاضطلاع بالدور الوقائي لمجلس حقوق الإنسان.

٧٢ - وأضافت أنه ما دام النظام الاقتصادي والسياسي الدولي المجحف والإقصائي مستمراً، كما يتجلى من خلال فرض تدابير قسرية وحالات حظر انفرادية مثل تلك التي تعاني منها كوبا على مدى السنوات الـ ٥٨ الماضية، فإنه يتعين على المجلس الاستمرار في المطالبة بإنهاء تلك الممارسات. ويجب أن يواصل المجلس الإصرار على ضرورة التضامن الدولي للتصدي للتحديات الخطيرة الناجمة عن الأزمات العديدة والعميقة التي تؤثر في الكوكب. واستطردت قائلة إن كوبا، في غضون ذلك، ستواصل تعزيز الحق في تقرير المصير وفي السلام والتنمية بهدف إقامة نظام دولي ديمقراطي وعادل وكفالة التمتع بحقوق الإنسان واحترام التنوع.

٧٣ - **السيدة بشداري** (العراق): قالت إن دستور بلدها يتضمن العديد من المواد التي تحمي حقوق الإنسان، والتي تُنفَّذ من خلال السياسات الحكومية. وأضافت أن العراق أنشأ المفوضية العليا لحقوق الإنسان من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ورصد أنشطة الدولة لضمان إنفاذها للقانون بشكل سليم. ولا يمكن حرمان شخص من الحقوق المكفولة دستورياً في الحياة والأمن والحرية إلا بموجب القانون وحكم قضائي. وتكرِّس التشريعات أيضاً الحقوق في المساواة وحرية الدين وحرية التعبير.

٧٤ - ومضت تقول إن حكومة العراق تعمل على تنفيذ صكوك حقوق الإنسان انطلاقاً من اهتمامها بإقامة علاقات وثيقة بالمنظمات الدولية والإقليمية. وأفادت أن العراق صدّق على ثمانية صكوك دولية لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها الاختيارية استناداً إلى اقتناعه بأهمية تعزيز القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأنه أوفى بالتزاماته بتقديم تقارير وطنية في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وأكدت أن الحكومة تؤمن بالشفافية وبالامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأنها توجِّه دعوة مفتوحة إلى المقررين الخاصين والمكلفين بولايات لزيارة البلد.

٧٥ - وأشارت إلى أن انتخاب العراق لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ ر يعكس ثقة المجتمع الدولي في قيام البلد بدوره في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ الاتفاقيات الدولية. وذكرت أن حقوق المرأة والطفل وحماية التراث الثقافي كانت من أولويات العراق أثناء فترة عضويته. وأعربت عن رغبة العراق في إعادة ترشيحه للعضوية مرة أخرى للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، وأفادت أنه في حالة انتخابه سيدعم الاستعراض الدوري الشامل باعتباره أفضل سبيل لتحسين حقوق الإنسان في الدول الأعضاء من خلال تركيزه على الحوار والمساعدة التقنية وبناء القدرات.

٧٦ - **السيدة غبركيدان** (إريتريا): قالت إن مجلس حقوق الإنسان يعاني للأسف من نفس الأمراض التي ابتليت بها سابقته، لجنة حقوق الإنسان، التي أخفقت في الوفاء بفعالية بولايتها بسبب التسييس والمعايير المزدوجة. وسيشاطر مجلس حقوق الإنسان اللجنة مصيرها إذا استمر في إهمال مبدأ الاحترام المتبادل.

٧٧ - وأعربت عن اعتقاد إريتريا بأن السلام والتقدم وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي ستتحقق جميعاً من خلال التضامن بين الأمم والشراكات التي تعود بالفائدة على كل الأطراف. وستعمل إريتريا، كعضو في مجلس حقوق الإنسان في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، على تعزيز فعالية المجلس ومصداقيته، وستشجع الحوار الأقاليمي المتسم بشمول الجميع والشفافية.

٧٨ - وتابعت قائلة إن المجلس يواصل اعتماد عدد متزايد من القرارات التي تثور مع ذلك تساؤلات بشأن فعاليتها. وينبغي التساؤل عما إذا كان عمل المجلس حالياً يعبِّر عن مسؤوليته عن صون المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو عن دوره كهيئة مسؤولة عن تعميم مراعاة حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة. وأضافت أنه ينبغي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي لا ينبغي التقليل من أهميتها في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف المتعلقة بحقوق الإنسان، أن تولي نفس الانتباه لجميع مسائل حقوق الإنسان. وترى إريتريا أن تمويل برامج المفوضية ينبغي أن يأتي من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٧٩ - واختتمت كلامها مؤكدة ضرورة الحوار والتعاون الدوليين البنّاءين من أجل التعامل مع مسائل حقوق الإنسان. وأشارت إلى

ما للاستعراض الدوري الشامل من أهمية بالغة في وفاء الدول بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وفي إدخال تحسينات على أرض الواقع. وبعد إتمام جولتين من الاستعراض الدوري الشامل، تنفذ إريتريا ٩٢ توصية وتستعد حالياً للشروع في دورتها الثالثة لتقديم التقارير.

٨٠ - **السيدة تريباتي** (الهند): قالت إن الخطاب الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، بعد مرور ٧٠ عاماً على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يزال مثيراً للجدل، ويعاني مجلس حقوق الإنسان من الانقسامات الإيديولوجية والجغرافية - السياسية. وأكدت أن المجلس أسهم إسهاماً كبيراً، رغم التحديات، في إجراءات وخطاب حقوق الإنسان على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية.

٨١ - وأفادت أن قبول الدول الأعضاء المتزايد بالتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل هو اتجاه مشجّع. وتُشكِّل المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات جانبين هامين من جوانب الاستعراض الدوري الشامل. وينبغي عدم استخدام هذه العملية لفرض خطاب مواضيعي محدَّد غير مقبول عالمياً.

٨٢ - واستطردت قائلة إن الانقسام الصارخ بشأن المسائل المتعلقة بحالات بعينها والمسائل المواضيعية يشكِّل تطوراً مثيراً للقلق يقوِّض فعالية المجلس ومصداقيته. ورأت أن النُهج العدائية والتدخلية التي لا تتضمن التشاور مع البلد المعني أفضت إلى تسييس مسائل حقوق الإنسان. ويجب أن يلتزم المجلس، وكذلك الإجراءات الخاصة وآليات هيئات المعاهات، بمبادئ العالمية والشفافية وعدم التحيز والموضوعية واللاانتقائية. ولاحظت أن عدد الإجراءات الخاصة ارتفع منذ نشأة المجلس، الأمر الذي يفضي إلى ازدواجية الولايات. وينبغي أن تكون عملية انتقاء المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أكثر شفافية. وتتمثل مسؤولية رئيسية للمجلس في التمسك بترابط جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، بما فيها الحق في التنمية.

٨٣ - وذكرت أن الإرهاب يُشكِّل أشد انتهاكات حقوق الإنسان جسامةً وأنه يجب بالتالي على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات ضده بجميع أشكاله. وينبغي للمجلس أيضاً العمل على بناء توافق الآراء بشأن مسائل مثل حماية حقوق الإنسان في الفضاء الإلكتروني وتأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان. وأكدت أن الهند لا تزال ملتزمة بالنهوض بالمنظورات التعددية والمعتدلة والمتوازنة في مجلس حقوق الإنسان وخارجه.

٨٤ - *السيد صيقل (أفغانستان): تولى الرئاسة مجددا.*

٨٥ - **السيد بودجيو باداوا** (البرازيل): قال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز التعاون بين نيويورك وجنيف. وينبغي دائما أن يعمل مكتب رئيس الجمعية العامة ومكتب رئيس مجلس حقوق الإنسان معاً لصالح نظام حماية حقوق الإنسان بأكمله. وذكر أن البرازيل، بوصفها عضوا بارزا في مجلس حقوق الإنسان ومرشحا لإعادة الانتخاب في عام ٢٠١٩، ملتزمة بنجاح هذه الهيئة وفعاليتها. وانسجاماً مع الدستور البرازيلي الذي يكرس حماية حقوق الإنسان كمبدأ أساسي، يدعم بلده المجلس فيما يبذله من جهود لتعزيز وحماية هذه الحقوق في جميع أنحاء العالم.

٨٦ - وأضاف قائلا إن مجلس حقوق الإنسان يمكن تحسينه وجعله أكثر فعالية في منع الانتهاكات قبل حدوثها. واستدرك قائلا إن أي إصلاح ينبغي أن يجري في إطار مجموعة تدابير بناء المؤسسات. ويمكن تعزيز المجلس من خلال اتخاذ تدابير تحد من الاستقطاب وتعزز ثقة الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وينبغي أن يكون المجلس قادرا على مساعدة البلدان على معالجة الأسباب الهيكلية لانتهاكات حقوق الإنسان عن طريق تعزيز التقديم الفعال للمساعدة التقنية ولخدمات بناء القدرات في بيئة مؤاتية للحوار والتعاون.

٨٧ - **السيد فرنانديز دي سوتو فالديراما** (كولومبيا): قال إنه لا تزال هناك تحديات هائلة على الرغم من أن الجهود التي بذلها والإنجازات التي حققها مجلسُ حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرهما من آليات وهيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد أدت إلى النهوض باحترام حقوق الإنسان وإلى تعزيز حمايتها. وذكر أن كولومبيا قد شرعت وشاركت في السنة الماضية في مناقشات تهدف إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، وإلى إنهاء الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها، وحماية الحق في الصحة الإنجابية والجنسية. ورأى أن الدورات المقبلة ينبغي أن تتناول حقوق المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والتثقيف في مجال حقوق الإنسان والسلام.

٨٨ - وأضاف قائلا إن كولومبيا، في أعقاب تقريرها الوطني الأخير المقدم إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، قبلت بدون تردد معظم توصيات الفريق، وتعهدت بخمس التزامات طوعية (انظر A/HRC/39/6)، بغية ضمان الحماية الوطنية لحقوق الإنسان، لا سيما لأفراد الفئات الأكثر ضعفا. وترحب كولومبيا بالعروض

الطوعية التي قدمتها الدول وبارتفاع معدل مشاركتها ومتابعتها للتوصيات.

٨٩ - وأردف قائلا إن كولومبيا تظل ملتزمة بضمان حقوق الإنسان في جميع أنحاء إقليمها، بما في ذلك في المناطق الأكثر تضرراً من النزاع المسلح، حيث يشكل عمل قادة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان أمرا مهما جدا لتعزيز العمليات الديمقراطية. وقال إن حكومة بلده قامت، إدراكا منها بأن الحوار الاجتماعي يشكل أفضل وسيلة لتحقيق الوحدة، بالتوقيع على اتفاق صيغ بالتعاون الوثيق مع قيادات المجتمع المدني، بهدف النهوض بحقوق الإنسان وحماية المدافعين عنها من خلال تحسين التعاون فيما بين المؤسسات.

٩٠ - واختتم كلامه قائلا إن كولومبيا تتطلع إلى الزيارة المقبلة التي سيقوم بها المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان. وستواصل كولومبيا العمل من أجل بناء مجتمع سلمي تُحَلّ فيه النزاعات وتُكفَل فيه حقوق الإنسان من خلال الحوار والديمقراطية وسيادة القانون، وستشد أزرَها في ذلك المسعى ثقةُ مواطنيها بالدولة والدعم المقدم من مجلس حقوق الإنسان.

٩١ - **السيد إيسيتوف** (كازاخستان): قال إن المجلس برهن، على مدى الاثني عشر عاما الماضية، على قدرته على التصدي بسرعة لانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وأضاف أن كازاخستان على اقتناع بأن مجلس حقوق الإنسان سيظل يسترشد بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية والحوار البناء بغية حماية جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ورأى أنه من أجل أن يكون المجلس فعالا، ينبغي أن يركز عمله المتعلق بحالات قطرية محددة في المقام الأول على التعاون التقني وبناء القدرات بدلا من أنشطة الرصد والتحقيق. وقال إن كازاخستان تعتبر أن الاستعراض الدوري الشامل هو أكثر آليات المجلس فعالية وحيادية وأقلها تسييساً.

٩٢ - وأردف قائلا إن كازاخستان تعاونت مع الإجراءات الخاصة للمجلس، ووجهت دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات لزيارة البلد، مما يدل على التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وهي تتوقع أن تتلقى، في عام ٢٠١٩، زيارة من المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب. واختتم كلامه قائلا إن كازاخستان قدمت، في آذار/مارس، تقريرها الدوري الخامس إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وسوف تقدم، في تشرين الثاني/نوفمبر، تقريرها الدوري الرابع بشأن الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٩٣ - **السيد أخيغبي** (نيجيريا): قال إن بلده من البلدان القليلة التي وجهت دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة؛ وفي عام ٢٠١٨، تلقى بلده زيارة المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال. وقد قبلت نيجيريا ١٧٢ توصية صادرة في إطار الجولات السابقة من الاستعراض الدوري الشامل، وحكومتها ملتزمة بتنفيذ هذه التوصيات.

٩٤ - وأضاف قائلا إن نيجيريا تعتقد أن تعزيز احترام حقوق الإنسان ومكافحة خطاب الكراهية والتمييز والظلم والتهميش هي الاستجابات الأكثر فعالية لمواجهة الإرهاب. ويجري تنفيذ استراتيجية البلد المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، التي تركز على الأسباب الجذرية والوقاية، وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني. وفي عام ٢٠١١، اعتمدت نيجيريا قانون منع الإرهاب، الذي يوفر الإطار القانوني اللازم لمكافحة تمويل الإرهاب. وتركز حكومة بلده أيضا على الحد من مجموعة من يحتمل تجنيدهم عن طريق إيجاد فرص عمل للشباب، وقطع التمويل وإمكانية الحصول على الأسلحة عن بوكو حرام، وتحسين العلاقات بين موظفي إنفاذ القانون والنيجيريين الذين يعيشون في المناطق المتضررة. واختتم كلامه بالقول إن المجتمع المدني والزعامات السياسية والدينية والاثنية النيجيرية تكمّل جهود الحكومة في مكافحة إرهاب بوكو حرام وتطرفه، لا سيما في الجزء الشمالي الشرقي من البلد.

٩٥ - **السيد بن مؤمن** (بنغلاديش): قال إن من دواعي تفاؤل وفد بلده تواصُل الجهود التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان لمعالجة القضايا الناشئة المثيرة للقلق، لا سيما فيما يتعلق بأفراد المجتمع الأشد ضعفا، وذكر أن وفد بلده سوف يبذل كل ما في وسعه للمساعدة في النهوض بعمل المجلس وتأثيره، ولا سيما أثناء العضوية المقبلة لبلده، اعتباراً من عام ٢٠١٩. ولا تزال حكومته ملتزمة بالعمليات التي ينطوي عليها الاستعراض الدوري الشامل وبالتنفيذ التدريجي للتوصيات التي قبلتها، وستواصل النظر في التوصيات التي لم تقبلها. وقد أثبتت عملية الاستعراض أنها آلية فعالة لتعزيز الامتثال لالتزامات حقوق الإنسان وينبغي تحسينها لكي يكون بالإمكان تحقيق أهدافها.

٩٦ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده لا تزال ملتزمة بالتعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بما في ذلك فيما يتعلق

بحالات حقوق الإنسان في بنغلاديش. وقد تعاونت تعاونا شاملا، في السنة الماضية، مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار في المأساة التي خلفتها أزمة الروهينغيا الإنسانية. وأبدى أسفه من منع كل من المقررة الخاصة وبعثة تقصي الحقائق من دخول ميانمار، ومن تشكيك ميانمار في موضوعية التقرير الذي صدر لاحقا عن بعثة تقصي الحقائق. ورأى أن الخضوع للمساءلة أمر بالغ الأهمية لاستعادة الثقة بين صفوف الروهينجا فيما يتعلق بعودتهم القادمة ولضمان التنفيذ المستدام والطويل الأجل للصكوك الثنائية المتعلقة بإعادتهم إلى وطنهم. وذكر أنه بالإضافة إلى الاضطلاع بالعمليات القضائية الوطنية بطريقة محايدة، يتعين على ميانمار أيضا أن تنشئ آليات دولية للمساءلة. وستؤدي اللجنة الثالثة دورا هاما في ذلك.

٩٧ - واختتم كلامه بالقول إن حكومة بلده، إدراكا منها لدور المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع وتأكيدا منها على أهمية المشاركة البناءة للدول الأعضاء والمجتمع المدني، تظل ملتزمةً بكفالة حرية التعبير ومعارِضةً لأي شكل من أشكال الانتقام من جراء التعاون مع مجلس حقوق الإنسان.

٩٨ - **السيدة إرشادي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن بلدها يود، في مواجهة العنصرية والشعبوية القومية وأيديولوجيات التفوق العنصري، والتعصب، أن يسلط الضوء على عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، بالنظر إلى أنها لم تُستخدم بعدُ بالكامل كوسيلة للحوار والتعاون. ومن المؤسف أن التسييس والتلاعب قد نالا من فعالية مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل. وعلى الرغم من أن هذه الآلية قد أنشئت لضمان تقيُّد عمل المجلس بمبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية والحياد، فضلت بعض البلدان العودة إلى الممارسة العقيمة المتمثلة في تقديم قرارات خاصة ببلدان محددة لا تهدف إلا إلى زيادة المواجهة.

٩٩ - وأضافت قائلة إن التدخلات غير المفيدة لبعض البلدان أدت إلى إدراج إشارة في التقرير إلى قرار اعتُمد ضد إيران. وكشف ذلك القرار عن أوجه القصور التي يعاني منه المجلس، وهو لا يؤدي إلا إلى إهدار الموارد المحدودة التي كان بالإمكان استخدامها لولا ذلك لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بصورة مجدية. ولذلك، ينأى وفد بلدها بنفسه عن الجزء الذي يتضمن ذلك القرار من تقرير مجلس حقوق الإنسان.

١٠٠ - وقالت إن وفد بلدها يدرك أهمية تعزيز كفاءة وفعالية المجلس في إطار نصوص بناء المؤسسات المرتبطة بقراري مجلس حقوق الإنسان ٥/١ و ١٦/٢١. وهو يشدد، في هذا الصدد، على أهمية الإبقاء على جدول الأعمال الحالي للمجلس، ولا سيما البند ٧ منه. وأعربت عن ترحيب إيران باقتراح تخفيض الفترة التي تستغرقها أفرقة العمل التابعة لمجلس حقوق الإنسان من ثلاثة ساعات إلى ساعتين، وقالت إنها لا تؤيد مع ذلك التغييرات المقترح إدخالها على هيكل الاستعراض الدوري الشامل، مثل الاقتراح الداعي إلى إلغاء اعتماد التقرير الختامي للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وتعترض كذلك على أي تخفيض للوقت المخصص للدول لممارسة حق الرد.

١٠١ - **السيدة عبد القوي** (مصر): كررت تأكيد دعم بلدها لولاية مجلس حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في مجموعة تدابير بناء المؤسسات، فقالت إنه من الضروري تجنب استهداف حالات حقوق الإنسان في بلدان محددة وفرض آليات مسيسة عليها بصورة أحادية. وأضافت أن وفد بلدها يشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة المجلس ويقود عددا من المبادرات داخل المجلس، بما في ذلك بعض المبادرات التي تركز على الحق في العمل والشباب وحماية الأسرة ومبادرات أخرى تركز على الإرهاب وأثر عدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع على حقوق الإنسان. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها باعتماد المجلس مؤخرا القرار ٩/٣٩ الذي كُلف بموجبه الفريق العامل المعني بالحق في التنمية بالشروع في مناقشة تعاونية لوضع صك ملزم قانونا بشأن ذلك الحق.

١٠٢ - **السيد الدغاري** (عمان): قال إن حكومة بلده سعت دائما إلى تهيئة أفضل ظروف العيش الكريم لشعب عمان، من المواطنين والمقيمين. وتحقيقا لهذه الغاية، كرست مبادئ حقوق الإنسان في النظام الأساسي للدولة، ووقعت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وصادقت على عدة اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان.

١٠٣ - وأضاف قائلا إن عُمان وفرت، منذ عام ١٩٧٠، الرعاية الصحية المجانية والتعليم المجاني للجميع، ونفذت برامج اجتماعية للأسر والأطفال على أساس الدخل والحاجة. وقد سنت حكومة بلده تشريعات لضمان حقوق الإنسان الأساسية للأطفال، مثل الحق في عدم التمييز والحق في المشاركة والحق في التعليم. وأُنشئت عدة مراكز تعليمية وتدريبية لضمان توفير سبل العيش المريح الذي يتوافر

فيه التمكين للأطفال ذوي الإعاقة أو لغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة.

١٠٤ - وأردف قائلا إن عمان فخورة بكونها رائدة في منطقتها، حيث سنت تشريعاً يمنح الرجال والنساء حقوقاً متساوية فيما يتعلق بالحراك الاجتماعي والإقامة والعمل. وأشار إلى أن يوم المرأة العمانية، الذي يُحتفل به في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، ليس مجرد إشادة بالجهود الرامية إلى تمكين المرأة، بل يشكل أيضا احتفالا بإنجازات المرأة العمانية وبالدور الهام الذي تؤديه في المجتمع. واختتم كلامه بالقول إن حكومة بلده أنشأت، في إطار الجهود الإضافية الرامية إلى تحسين نوعية الحياة للجميع، لجنةً وطنية لحقوق الإنسان، بغية أن تكون منصة فعالة لتعزيز هذه الحقوق وحمايتها من خلال التعاون مع المجتمع المدني وعلى أساس مبادئ المساواة والعدالة بما يتماشى مع التشريعات الوطنية والصكوك الدولية.

١٠٥ - **السيد دزينادزا** (توغو): قال إن وفد بلده يرحب بالاهتمام الذي أولاه تقرير مجلس حقوق الإنسان للصلة بين حقوق الإنسان وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، وضرورة التعاون الدولي. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتقدم المحرز كل عام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وإن كان يقر في نفس الوقت بأنه لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي القيام به. وحث من هذا المنطلق جميع الجهات صاحبة المصلحة على بذل كل ما في وسعها لتحسين هذه الحماية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك عن طريق تعزيز دور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

١٠٦ - ورأى أن الاستعراض الدوري الشامل يشكل أفضل وسيلة لضمان الاتساق وتعزيز التعاون بين جميع الجهات صاحبة المصلحة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان. وذكر أن حكومة بلده قد قامت، في أعقاب الاستعراض الثاني لتوغو في عام ٢٠١٦، بوضع واعتماد خطة عمل لتنفيذ التوصيات التي خرج بها الاستعراض. وقد قدمت توغو مؤخرا عدة تقارير دورية إلى هيئات المعاهدات المعنية في كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتعد حاليا تقارير إضافية لتقديمها في المستقبل القريب، بما في ذلك تقريرها الأول بشأن تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

١٠٧ - واختتم كلمته بالقول إن حكومة بلده لا تزال ملتزمة بمواصلة التصديق على الصكوك القائمة وبتنفيذ التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وبالنظر إلى العدد المتزايد من التحديات، ينبغي متابعة تعزيز وحماية حقوق الإنسان تحت رعاية آليات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف، على أساس التعاون الإقليمي والدولي المعزز.

١٠٨ - **السيد تشو غوانغ** (الصين): قال إن مجلس حقوق الإنسان قد حقق، على مدى العام الماضي، تقدما ملحوظا في مختلف المجالات. وفي الوقت نفسه، يواجه عدة تحديات. ولا تزال مشاكل جو المواجهة وتسييس قضايا حقوق الإنسان مشاكل جدية، كما أن المعايير المزدوجة وممارسة ''الإشهار والفضح'' قد أدتا إلى سخط عدة بلدان. وذكر أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، التي تهم كثيرا البلدان النامية، لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه، وقال إنه ينبغي زيادة الاستثمار في المساعدة التقنية وفي بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. ولا تُحترَم تماما سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية، ويحاول بعض الانفصاليين استغلال منصات حقوق الإنسان المتعددة الأطراف للقيام بأنشطة انفصالية. وعلاوة على ذلك، يتجاوز بعض المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ولاياتهم ويصدرون بيانات عامة غير مسؤولة على أساس معلومات غير مؤكدة. ويرى وفد بلده أن جدول الأعمال مثقل بالبنود وأنه يتعين تحسين إدارة وقت المجلس وتحسين كفاءة عمله. وقال إن بعض المنظمات غير الحكومية تسيء استخدام مركزها الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتستغل هذا المركز لمهاجمة حكومات الدول الأعضاء بخبث ولأسباب سياسية.

١٠٩ - وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يعلق المجلس أهمية كبيرة على حل تلك المشاكل وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛ وأن يحترمَ بجدية سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية؛ ويحسّنَ كفاءته التشغيلية؛ ويعدَّ أنظمة لتنفيذ مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان؛ ويضع قواعد تكفل مشاركة المنظمات غير الحكومية بصورة نظامية؛ ويمكِّن استعراضات حقوق الإنسان الخاصة ببلدان محددة من أن تصبح حقا منبرا للدول لتبادل أفضل الممارسات وتبادل الخبرات.

١١٠ - وأشار إلى أن النزعة الانفرادية قد أصبحت إحدى أكبر التحديات والتهديدات التي يواجهها العالم. واختتم كلامه بالإعراب عن أسفه من انسحاب الولايات المتحدة من المجلس ومن إنهائها لمساهماتها وتبرعاتها المقدمة إلى عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وقال إن الإجراءات الأحادية الجانب التي قام بها هذا البلد سوف تقوض سلطة وعمل المجلس على نحو خطير وسوف تؤدي إلى تفاقم العداء والمواجهة بين الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان.

١١١ - **السيد ثين** (ميانمار): قال إن بلده يرفض بشكل قاطع قرارات مجلس حقوق الإنسان الثلاثة جميعها المتعلقة بميانمار التي اعتُمدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ إذ هي ذات دوافع سياسية وتفتقر إلى النزاهة وتمس بسيادة الدولة. وذكر أن ميانمار عارضت، إلى جانب الدول الأخرى الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، جميعَ القرارات الخاصة ببلدان محددة لأنها لا تفضي إلى حوار هادف وتؤدي إلى الاستقطاب والانقسام والمواجهة. وقال إنه بالنظر إلى الجهود الحالية الرامية إلى تحسين كفاءة المجلس، من الضروري احترام مبدأي الموضوعية والحياد، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل التي يمكن أن تكون لها آثار بعيدة المدى على سيادة دولة عضو وكرامتها.

١١٢ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده رفضت إنشاء بعثة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار منذ البداية، لأن تكوينها وولايتها قد أثارتا شواغل خطيرة بشأن حيادها ولأنها سوف تعيق الجهود التي تبذلها الحكومة لإيجاد حلول طويلة الأجل للحالة في ولاية راخين. ونظرا لأن التعاون مع الأمم المتحدة يشكل حجر الزاوية في السياسة الخارجية لحكومة بلده، فقد استقبلت المقررين الخاصين المتعاقبين المعنيين بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، ويسَّرت ثلاث زيارات قامت بها المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار منذ تعيينها في عام ٢٠١٨. واستدرك قائلا إن بلده لا يزال يُعامَل معاملة مجحفة ويمارَس ضده التمييز تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان. وذكر أن وفد بلده يطلب استبدال المقررة الخاصة الحالية، نظرا لعدم موضوعيتها وعدم امتثالها لمدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

١١٣ - ومضى يقول إن حكومة بلده رفضت الحكم الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن ولاية راخين، لأن هذه المحكمة لا تتمتع بولاية قضائية على ميانمار التي ليست طرفا في نظام روما الأساسي. وعلاوة على ذلك، يتعلق الحكم بحالة لم تُستنفَد فيها بعدُ سبل الانتصاف المحلية، حيث إن حكومته قد أنشأت بالفعل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والمسائل ذات الصلة في أعقاب الهجمات الإرهابية التي نفذها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان في ولاية راخين في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. ونظرا لأن معالجة هذه المسائل تشكل جزءا أساسيا من بناء السلام والمصالحة الوطنية والأمن والحوكمة في ميانمار، فقد اضطلعت حكومة بلده بالاستعدادات اللازمة للعودة الآمنة والطوعية والكريمة ولإعادة توطين الأشخاص الذين فروا إلى بنغلاديش وإعادة تأهيلهم، وفق الاتفاق الثنائي وبمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى أن حكومة بلده تسعى على نحو دؤوب لحل المسألة في راخين، فإنها تبذل جهودا للتصدي للتحديات المعقدة والمتعددة الجوانب التي تواجه ميانمار، بما في ذلك وضع حد للنزاعات المسلحة التي عصفت بالبلد منذ استقلاله.

١١٤ - **السيدة هيليبرانت** (جزر البهاما): قالت إن مجلس حقوق الإنسان يستحق الثناء على عمله الدؤوب في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، الذين قام بعضهم بزيارات إلى جزر البهاما. وتؤيد جزر البهاما، بعد أن أُجريت بالنسبة لها الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، العمليةَ التطوعية باعتبارها آلية هامة لدعم وتعزيز حقوق الإنسان، وهي تقوم حاليا باستعراض التوصيات التي خرج بها الاستعراض.

١١٥ - وأضافت قائلة إن جزر البهاما ترحب باعتماد القرار ١/٣٨، الذي دعا فيه المجلس إلى التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإلى تطبيقها. وتوفر قرارات من هذا القبيل رؤية وتوصيات قيّمة من أجل الإعمال الفعال للحقوق والحريات الأساسية للجميع، وتكون بمثابة تذكير هام بما يتعين القيام به لضمان تحقيق ذلك الهدف. وفي الوقت نفسه، فإن القرارات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة تُعَدّ ذات أهمية بالغة لتسليط الضوء على مجالات التحسين المحتملة في الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١١٦ - وأردفت قائلة إن تجديد بعض ولايات الإجراءات الخاصة يعكس التزام المجتمع الدولي بضمان حماية حقوق وحريات جميع الأفراد. وشددت على ضرورة احترام المكلفين بالولايات بكل الصور، نظرا لأهمية عملهم البالغة في الحفاظ على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي الختام، قالت إن وفد بلدها يرحب بالفرصة المتاحة له لإضافة التنوع إلى المجلس خلال فترة عضوية بلدها المقبلة، من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١، ويسهم بالتالي في النقاش الدائر حول قضايا حقوق الإنسان من منظور إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٠.